

## الفصل الرابع

### الزواج العرفي والسري والمسيار

#### مقدمة :

أشرنا في الفصل الثاني إلى الزواج الشرعي النموذجي، في مقابل الزواج الشرعي غير النموذجي، والذي ينقصه شرطاً من شروط الزواج، التي لا تخل بأركانه الشرعية، فظهرت ثلاثة أشكال من الزواج غير نموذجية، منها: الزواج العرفي الذي ينقصه التوثيق، والزواج السري الذي ينقصه الإعلان بين الأهل والأصدقاء، وزواج المسيار الذي تتنازل فيه المرأة بإرادتها الحرة عن بعض حقوقها، لتيسير أمر زواجها من الرجل الذي تريده.

لكن كثيراً من المسلمين أساءوا استخدام الزواج العرفي والزواج السري، وأخلُّوا بأركان الزواج الشرعي فيهما، وظلموا النساء، وضيَّعوا حقوقهن، حتى أصبح ضررهما أكثر من نفعهما، وأفتى كثير من الفقهاء بتحريمهما إما من باب درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، أو بسبب بطلان أو فساد عقود الزواج فيهما.

ونتناول في هذا الفصل الزواج العرفي، فنبين أقسامه والاتجاهات نحوه، ومشكلة الزواج العرفي بين طلبة الجامعات، وأسباب فشل الزواج العرفي، وعلاقته بالصحة النفسية. ثم نناقش الزواج السري وأقسامه وعلاقته بالصحة النفسية، ونختم هذا الفصل بتعريف الزواج المسيار، وعلاقته بالصحة النفسية.

## النزواج العرفى (١)

ويقصد به نزواج غير موثق، يتم شفاهة ومن دون تحرير عقد نزواج، أو بكتابة ورقة يوقع عليها الزوجان والشاهدان، ولا توثق فى سجلات الدولة. وهذا النزواج قد يكون شرعياً إذا توافرت فيه أركان النزواج وشروطه، لكنه أصبح زواجاً غير قانونى، مخالفاً للائحة المحاكم الشرعية، التى نصت على «لا تسمع عند الإنكار دعاوى الزوجية أو الإقرار بها، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية»، وجاء فى المادة ٩٢ من قانون الأحوال الشخصية الكويتى (ص ٢٨): «لا تُسمع عند الإنكار دعوى الزوجية، إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية أو سبق الإنكار إقرار بالزوجية فى أوراق رسمية».

### أقسام النزواج العرفى:

ينقسم النزواج العرفى إلى نوعين (فوزى، ٢٠٠٠: ٨) نلخصهما فى الآتى:

أ- نزواج عرفى وظيفى: وهو نزواج تتوافر فيه أركان النزواج الشرعى وشروطه عدا التوثيق، ويوظفه بعض الرجال والنساء فى تحقيق أهداف قد تكون مقبولة أو غير مقبولة من الناحية الشرعية. فقد يتزوج الرجل على زوجته الأولى زواجاً عرفياً ولا يخبرها به، لكى لا يجرح مشاعرها، لاسيما إذا كانت عاقراً أو مريضة، أو خَلَفَتْها كلها بنات، وهو يريد الولد. وقد يتزوج آخر من امرأة لا تناسب مكانته الاجتماعية أو المهنية، ولا يوثق زواجه منها، خوفاً من استخدام وثيقة النزواج ضده، وقد تطلب

الأرملة الزواج العرفي لكي لا تفقد معاشها من زوجها المتوفى ، أو لكي لا ينازعها أحد في حضانة أطفالها، إذا تزوجت رسمياً بعد وفاة زوجها، وقد تفضل المطلقة الزواج العرفي لكي لا ينازعها مطلقها في بيت الزوجية، وحضانة الأطفال إذا تزوجت رسمياً، أو غير ذلك من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي قد تدفع إلى الزواج العرفي . وفي هذه الحالات جميعها يحرض الزوجان على أن يكون زواجهما شرعياً .

وقد اختلف علماء المسلمين حول الزواج العرفي الذي تتوافر فيه أركان الزواج الشرعي وشروطه، حيث يرى بعض الفقهاء أن الزواج العرفي جائز إذا كان مكتمل الأركان والشروط، من حيث الولي وشاهدي العدل والإعلان أو الإشهار وغيرها من الشروط التي تجعل عقد الزواج صحيحاً من الناحية الشرعية .

أما غالبية الفقهاء فيرون أن الزواج العرفي غير جائز ولو كان العقد صحيحاً، لأن فيه مخالفة لأمر ولي الأمر، وطاعته واجبة فيما ليس فيه معصية وفيه مصلحة، وقد ثبت أن الزواج العرفي يُعرض حقوق المرأة للضياع، وقد يعطى حقاً لمن لا يستحقه لذا كان ممنوعاً، وأصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى بتحريمه، وأيدها كبار العلماء . وفي ذلك قال د . نصر فريد واصل مفتي الديار المصرية الأسبق . . عقد الزواج العرفي كان صحيحاً في الأزمنة الماضية، التي تحققت فيها الأمانة بين الناس، ولم تُنكر فيها هذه العقود، إلا أن الأمر قد تغير في أيامنا بعد أن ضعفت النفوس، وقل الوازع الديني، وأنكر عقد الزواج العرفي، وضاعت حقوق المرأة والأبناء» . (العدوى، ١٩٩٥) .

وهذا يعنى أن الرأى الراجح هو أن الزواج العرفى حرام لأن فيه مخالفة لأمرولى الأمر بتوثيق عقود الزواج، وفيه ضرر بالمرأة والأبناء، والضرر محرم شرعاً فلا ضرر ولا ضرار فى الزواج الشرعى، والزواج العرفى فيه مفسدة يجب درؤها (زقزوق، ١٩٩٧).

ب- زواج عرفى عبثى: وهو ليس زواجاً شرعياً ولا زواجاً قانونياً، وفيه تمرد على الدين والعادات والتقاليد، وهدفه ممارسة الجنس مع الزوج الآخر بالغش والتدليس والتعدى على حدود الله.

ويحدث هذا النوع من الزواج العرفى بخداع الرجل عادة للمرأة، فيوهمها أنه تزوجها زواجاً شرعياً، وقد يأتى لها بقاض مزيف، وشهود مأجورين، ويعقد عليها عقداً باطلاً من دون حضور ولى أمرها، ولا تكتشف زواجها المزيف إلا بعد فوات الأوان، فتقع فى الحرام، وتضيع حقوقها وشرفها.

ويجمع علماء المسلمين على أن الزواج العرفى العبثى زواج باطل أو حرام، ويدعون إلى معاقبة أطرافه وشهوده وكتابه، الذين قد يهربون ولا يتركون دليلاً على جريمتهم، وتكون الضحية المرأة التى غرروا بها، واعتدوا عليها وعلى شرفها.

### الاتجاهات نحو الزواج العرفى:

الزواج العرفى ليس بدعة جديدة، لأن كل زواج فى الماضى كان يتم بطريقة الزواج العرفى من دون تحرير وثيقة زواج، ولا يسمى زواجاً عرفياً حتى سنة ١٨٩٧، حيث أزم القانون المسلمين بتوثيق عقود الزواج لصيانتها من العبث، وحفظ الحقوق من الضياع، وأمر الشارع القاضى

أو المأذون بتحرير العقود، وتسجيلها بالسجلات. ومنذ سنة ١٩٣١ فى مصر وسنة ١٩٦١ فى الكويت عرف الناس الزواج الموثق وغير الموثق، وعدوا الموثق زواجاً رسمياً، وغير الموثق زواجاً عرفياً، وأصبح الزواج الموثق زواجاً قانونياً، وأقبل الناس عليه، والزواج غير الموثق زواجاً غير قانونى، وانصرف الناس عنه.

وقد يحدث الزواج العرفى حتى الآن فى البوادي والنجوع البعيدة عن العمران، التى يتعذر فيها كتابة العقد وتوثيقه فى وثيقة رسمية، ويكون زواجاً شرعياً تتوافر فيه أركان الزواج الشرعى وشروطه، ولا يتأثر بعدم التوثيق، لأن النية فيه صادقة، وتتحقق فيه مقاصد الشرع فى السكن والمودة والإنجاب، وبناء الأسرة المستقرة، ولايحتمل فيه الإنكار وضياع الحقوق، وهذا ما يجعله زواجاً شرعياً نموذجياً متعارف عليه فى هذه المجتمعات، ولا شىء فيه.

أما الزواج العرفى فى المجتمعات الإسلامية الحديثة- التى يتوافر فيها التوثيق- فزواج سيئ السمعة، لأنه يتم فى ظروف غير عادية، والشبهات حوله عديدة ومشكلاته كثيرة، والملل منه سريع، والإنكار فيه شائع، والنية فيه قد لاتكون خالصة، لتحقيق مقاصد الشرع فى الزواج، مما جعل المسلمين يرفضونه، أو يتخرجون منه، ولا يهنتون من يتزوج عرفياً، لأنه -من وجهة نظر الكثيرين- زواج غير محترم، أو زواج عبثى فيه تعدى على حدود الله، وظلم للمرأة. ففى دراسة على ٥٧٨ شاباً سنة ٢٠٠٢ تبين أن ٥٦٪ يعتقدون أن الزواج العرفى حرام، و٨٢٪ يعتقدون أن فيه ضياعاً لحقوق المرأة، و٩٨٪ يرون أن خسارة المرأة فيه كبيرة، و٩٦٪ يجدونه غير مناسب لقيام حياة أسرية، و٩٢٪

لا يقبلونه لأخواتهم وإخوانهم وبناتهم وأولادهم، ويجمع ٨١٪ على أنه زواج سيئ السمعة، لا يُشرف الرجل ولا المرأة، وذهب ٧٥٪ إلى أن الفتاة التي تتزوج عرفياً تجلب العار لأهلها (مرسى، ٢٠٠٣).

### الزواج العرفي بين الطلبة:

أقبل بعض شباب الجامعات في مصر على الزواج العرفي، وقد صدم كثير من أولياء الأمور بهذا الزواج، وانشغل الرأي العام سنة ٢٠٠٢ بهذه القضية، وروى الطلبة قصصاً عجيبة عن هذا الزواج. فقد يتزوج الطالب زميلته زواجاً عرفياً من دون علم أهلها، وبشهادة زميلين من زملائهما المقربين في الجامعة، وقد يكتب لها ورقة بالزواج، يوقع عليها الزوجان والشاهدان، أو يسجلان عقد زواجهما بالصوت والصورة، إمعاناً في الغش والتدليس، زاعمين أن زواجهما على سنة الله ورسوله، وهو زواج عبثي ليس فيه ولي، ولا شهود عدل، والزواج غير مؤهل للزواج فلا عمل له يعول به نفسه وزوجته، ولا بيت يأوى إليه معها، وقد يلتقى مع زوجته للمعاشرة الجنسية في بيت صديق، أو في فندق أو في أي مكان مهجور، فإذا ما ملّ منها هجرها، ومزق الورقة التي بينهما، أو طلقها طلاقاً عرفياً، فتضيع حقوقها، وتفقد شرفها وسمعتها، ويلحق بها العار هي وأسرته، ويزداد الأمر سوءاً إذا حملت طفلاً لا يعترف أبوه به، فتعيش في تعاسة وشقاء.

ومع هذه السمعة السيئة للزواج العرفي بين شباب الجامعة، فقد مارسه بعض الشباب من الطلبة من دون علم أهلهم. فمن دراسة على إحدى كليات الطب في مصر تبين وجود ٣٠٠ حالة زواج عرفي (عن

فوزى ٢٠٠٠: ٤٠) وفى دراسة أخرى على ٧٨٠ طالب جامعى وجدت ٤٠ حالة زواج عرفى، أى بنسبة حوالى ٤٪ وهى نسبة عالية (عن فوزى ٢٠٠٠: ٥٣). وتشير نتائج هاتين الدراستين إلى أن «مشكلة الزواج العرفى» بين طلبة الجامعة كبيرة، وقد تتحول إلى ظاهرة اجتماعية مرضية، تهدد أمن المجتمع واستقراره.

وينتهى الزواج العرفى عند طلبة الجامعة عادة بالفشل، وقد يؤدى إلى مآسى نفسية واجتماعية. فمن دراسة على ١٢٧ شخصاً تزوجوا عرفياً تبين الآتى:

٨٦٪ من المتزوجين أصابهم الملل بعد أقل من سنة من الزواج.

٥٦٪ مارسوا الجنس قبل الزواج العرفى.

٢٦٪ اتفقوا على الطلاق والفراق ودياً بعد سنة من الزواج.

٤٤٪ افترقوا من دون اتفاق، فقد هرب الزوج أو هربت الزوجة.

٣٢٪ رفعوا أمر زواجهم العرفى إلى المحاكم لإثبات حقوق المرأة.

٢٠٪ حملت الزوجة وحدث الإجهاض فى حوالى ٧٥٪ من حالات

الحمل.

كما تبين من نتائج هذه الدراسة أن الزواج العرفى كان طرفاه مصرياً ومصرية فى حوالى ٦٢٪، ومصرياً وعربية فى ١٠٪ ومصرية وعربياً فى ٢٥٪، ومصرية وأجنبى ٣٪.

وأجمع المشاركون فى هذه الدراسة على أنهم ندموا بعد الزواج العرفى، ولم يجدوا فيه الأمن والأمان، ولم يشعروا بالاستقرار الأسرى.

وأشارت النساء إلى أن حقوقهن ضاعت في الزواج العرفي، في حين أشار ٢٥٪ من الرجال إلى أن حقوقهم ضاعت في هذا الزواج. كما أشارت ٨٠٪ من النساء إلى تعرضهن لمشكلات نفسية واجتماعية كثيرة أثناء الزواج العرفي، وبعد هجر الزوج للزوجة أو تنكره لها، في حين كانت النسبة عند الرجال حوالي ٣٢٪ (مرسى، ٢٠٠٢).

### الزواج العرفي عند غير الطلبة:

ولا تقتصر مشكلات الزواج العرفي على طلبة الجامعة الذين قد يندفعون بدوافع الحب والشهوة والغرام، ويخالفون الشرع، بل امتدت إلى فئات أخرى من المجتمع من المتعلمين، وغير المتعلمين، من الفقراء والأغنياء الذين تزوجوا زواجا عرفيا، تتوافر فيه أركان الزواج الشرعي ولا ينقصه إلا التوثيق، ومع هذا فقد ضاعت حقوق الزوجة وأبنائها في حالات كثيرة لأن المحاكم لا تعترف بالزواج العرفي، إذا تنكر الزوج للزواج، أو مات قبل توثيقه رسمياً، وهذا ما جعل بعض علماء المسلمين يرفضون هذا الزواج، ويعدونه حراماً من باب «درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة».

### أسباب فشل الزواج العرفي:

الزواج العرفي ليس زواجا ناجحاً في معظم الحالات، فقد تبين من الدراسات أن الزواج العرفي لا يستمر طويلاً، إذ يطلق الزوج زوجته أو يهرب منها، أو تهرب هي منه، وتزوج غيره. ويرجع الفشل السريع في هذا الشكل من الزواج إلى الملل من الحياة الزوجية وعدم الأمان، والخوف من الفشل. فمن دراسة الكاتب لحوالي ١٢٧ حالة زواج عرفي فاشلة تبين أن من أسباب فشلها الآتي:

١- الظروف غير العادية التي تحيط بالزواج العرفي، والدوافع إليه، وعدم توثيقه، تجعل العلاقة الزوجية ضعيفة، لا تتحمل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وقد تدفع الزوجان أو أحدهما إلى التخلي عن هذا الزواج، الذي ليس له أساس، ولا يوجد له عقد زواج رسمي.

٢- تناقص مشاعر الحب التي دفعت إلى الزواج العرفي، عندما يدرك الزوجان أنهما قد تسرعاً في الزواج، فيشعران بالندم والخوف والقلق من عواقبه السيئة.

٣- الشعور بالملل من الحياة الزوجية، وما فيها من غموض وسرية، وعدم القدرة على الإعلان عن هذا الزواج بين الناس.

٤- تغير مشاعر أحد الزوجين أو كليهما نحو الزواج والزوج الآخر، وانصرافه عنه أو تحوله عن حبه إلى حب آخر.

٥- الاستخفاف بالزواج العرفي وسهولة الانفلات منه عند أول مشكلة أو خلاف بسيط دون مسئولية.

٦- ضغوط الأهل على الزوجين أو أحدهما قد يدفعهما إلى التضحية بالزواج العرفي قبل أن ينكشف أمرهما، فيهجر كل منهما الآخر، ويتنكر للزواج لعدم وجود دليل رسمي عليه.

٧- التقلب في الرغبة الجنسية يجعل أحد الزوجين سريع الملل من الزوج الآخر، ويدفعه إلى زواج عرفي جديد، ويشجعه على ذلك عدم وجود عقد زواج رسمي.

٨- عدم ثقة المرأة بالرجل لعدم وجود وثيقة رسمية بالزواج، وخوفها من تحوله عنها، وغيرتها الشديدة عليه، وشعورها بعدم الاستقرار في زواجها، قد يجعلها كثيرة الشجار مع زوجها، والاختلاف معه، والتشكك في مشاعره نحوها، وعدم الثقة في تصرفاته، فيضيق ذرعاً بها، ويسلو كياتها ويهجرها أو يهرب منها.

### الزواج العرفي والصحة النفسية:

الزواج العرفي لا يصلح أن يكون ركيزة من ركائز الصحة النفسية، لا للرجل ولا للمرأة في كثير من الحالات، لاسيما في المجتمعات الحديثة التي لا تعترف إلا بالزواج الموثق، فالرجل الذي يتزوج عرفياً ليس مخلصاً في الزواج، ولا يريد بناء الأسرة ولا الإنجاب، وقد يكون من راغبي الشهوة والملذات الجنسية، التي أمدها محدود، والملل فيها سريع، فلا يطمئن إلى الزوجة، ولا يتحمل مسؤولية الزواج، وقد يدفعه الملل وضعف الوازع الديني إلى التنكر لهذا الزواج، ولا يعبأ بحقوق الزوجة عليه.

أما المرأة التي تقبل الزواج العرفي فهي في كثير من الأحيان مضطرة إلى ذلك، ولا تكون سعيدة بهذا الزواج، الذي لا تشعر فيه بالأمن، ولا تثق في الزوج، الذي تتوقع منه الغدر، وتزداد همومها بعد الحمل والولادة، بسبب قلقها على نفسها ووليدها.

وهذا ما يجعل الزواج العرفي غير مقبول في المجتمعات الإسلامية الحديثة، حتى لو كان زواجاً تتوافر فيه أركان الزواج الشرعي، لأنه زواج غير قانوني، واحتمالات الفشل فيه كبيرة، والدوافع إليه متع جسدية

محدودة المدة، والملل منها سريع، والأضرار فيها كثيرة. ويزداد الأمر سوءاً عندما يكون الزواج العرفي بين طلبة الجامعات والمعاهد الدراسية، الذين لا يقدرّون على تحمل تبعات الزواج والأسرة، مما يجعله زواجاً مأساوياً للفتاة وأسرته، لاسيما عندما يتنكر الشاب للزواج، أو تشعر الفتاة ببوادر الحمل، ويماطل الزوج في توثيق زواجه أو الإعلان عنه.

وتحتاج مشكلة الزواج العرفي إلى دراسة نفسية واجتماعية وتربوية، للوقوف على حجمها وأسبابها، واتخاذ الإجراءات العلاجية، والوقائية، لاسيما عند شباب الجامعات والمعاهد الدراسية والمهنية، وتبصيرهم بأضرار الزواج العرفي ومزايا الزواج الرسمي، وتيسير سبل الزواج الرسمي، وتوثيقه، ومساعدة من تزوج عرفياً على توفيق أوضاعه الاجتماعية والشرعية، ليصبح زواجه رسمياً موثقاً.

### الزواج السري (٢)

ويقصد به زواج يعقد سراً، لأسباب ترجع إلى الزوج أو الزوجة. فقد يرغب الزوج في أن يكون زواجه الثاني سرياً، لكي يتجنب المشكلات مع الزوجة الأولى، أو لكي يحافظ على مكانته الاجتماعية التي قد تتأثر بإعلان زواجه، لاسيما إذا كان كبيراً في السن، والزوجة صغيرة، أو كان مديراً والزوجة سكرتيرة أو خادمة أو راقصة. وقد ترغب المرأة في أن يكون زواجها سرياً لكي لا ينقطع معاشها من زوجها المتوفى، أو لكي لا تحرم من أولادها وبيت الزوجية، إذا علم مطلقها بزواجها الثاني. وقد تقبل المرأة الزواج السري إمتثالاً لشروط الرجل الذي تحبه، وترغب في الزواج منه، لاسيما إذا كانت كبيرة في السن

وتخشى العنوسة، أو كانت أرملة أو مطلقة وترغب في الزواج ثانية وليس أمامها إلا الزواج السري.

فظروف الزواج السري كظروف الزواج العرفي ظروف غير عادية، وفيها شبهة، وتحيط بها مشكلات اجتماعية عديدة، لاسيما إذا استمر الزواج سراً لمدة طويلة. فقد يموت الزوج وتفاجأ الزوجة الأولى بظهور الزوجة الثانية التي تطالب بحقوقها وحقوق أولادها، وما يترتب على ذلك من قضايا في المحاكم، وصراعات بين الإخوة والأخوات حول الميراث والنسب وغير ذلك.

لذا جاء في المادة ١١ من قانون الأحوال الشخصية الكويتي (ص ١٣٨) «لابد من إخراج عقد الزواج عن نطاق السرية، كي لا تكون العلاقة بين الزوجين مثار شبهة أو سوء ظن، لأن الزواج له آثار خطيرة بين طرفيه، والتي تلحق غيرهما كثبوت النسب، وغيره من الآثار التي لا تثبت عند التجاحد إذا لم يكن العقد معلنا ومشهراً بأية طريقة.

### اتجاهات الشباب نحو الزواج السري:

ومع وضوح النصوص في قوانين الأحوال الشخصية في كثير من البلاد الإسلامية على ضرورة إشهار الزواج، فإن كثيراً من المسلمين يمارسونه، ويجعلون زواجهم سرياً، والدليل على ذلك ما جاء في الدراسة الإحصائية التي أجراها المجلس القومي للسكان في مصر سنة ٢٠٠٣ وأشارت إلى وجود حوالي ٤٠٠ ألف حالة زواج سري في مصر، أغلبها بين الشباب في سن من ١٨ إلى ٣٠ سنة (المجلس القومي للسكان ٢٠٠٣).

ومع أن بعض الناس يلجأون إلى الزواج السرى، فإن اتجاهات الشباب نحوه سلبية ولا يؤيدونه بالنسبة لهم ولا لإخوانهم وأخواتهم، ويعدونه زواجاً سيئ السمعة، يحط من شأن المرأة والرجل. فمن دراسة على ٥٧٨ شاباً جامعياً تبين أن ٨٢٪ منهم لا يفرقون بين الزواج السرى والزواج العرفي ويعتبرونهما شكلاً واحداً، وأشار ٦٥٪ إلى أنه زواج باطل، ورفض ٩٦٪ من الشباب أن تتزوج أمه أو أخته أو أخوه أو أبوه زواجاً سرياً، واتفق ٨٧٪ على أن الزواج السرى لا يصلح لقيام حياة أسرية مستقرة وأن مآله إلى الطلاق أو الضياع، وأن خسارة المرأة فيه أكبر من خسارة الرجل، وأنه يسىء إلى سمعة المرأة أكثر من سمعة الرجل.

### أقسام الزواج السرى:

ينقسم الزواج السرى إلى ثلاثة أقسام نوضحها في الآتى:

أ- الزواج السرى بعقد زواج موثق: وهو زواج تتوافر فيه أركان الزواج الشرعى وشروطه، ويتفق الزوجان على عدم الإعلان عن زواجهما، ويوصيان الشاهدان بكتمان العقد وعدم إذاعة أمر زواجهما بين الأهل والأصدقاء والجيران المقربين منهما، ولا يكتمانه عن غيرهم من الناس الذين لا يعنيههم أمر زواجهما. فقد يتزوج الرجل امرأة فى غير بلدهما زواجاً شرعياً، ويكتمان أمر زواجهما عن أهلها وأصدقائهما فيكون زواجهما سرياً بالنسبة لأهلها وأصدقائهما وليس سرياً بالنسبة للآخرين.

وكتمان عقد الزواج فى هذه الحالة لا يفسده ولا يبطله فى رأى كثير من الفقهاء، لكن يجب عدم اللجوء إليه إلا فى أضيق الأمور، ويكتم

أمر العقد لمدة قصيرة ثم يعلن بعدها الزواج، ويصحح وضع الزوجين في بلدهما.

ويجب في كل الأحوال أن يعدل الرجل بين زوجته إن كان عدد الزواج، وأن يتقى الله في زوجته السرية وزوجته العلنية وأبنائهما، لكي يكون زواجه السري زواجاً شرعياً.

ويظل هذا الشكل من الزواج السري ليس زواجاً شرعياً نموذجياً، ولا يقبله كثير من المسلمين إلا عند الضرورة، لأنه زواج سيء السمعة، وفيه غموض قد يترتب عليه ضياع الحقوق.

**ب- الزواج السري العرفي:** وهو زواج تتوافر في عقده أركان الزواج الشرعي وشروطه، عدا شرطى التوثيق والإشهار، مما يجعله زواجاً مشبوهاً لا يقبله كثير من المسلمين، لأن مشكلاته النفسية والاجتماعية كثيرة، لاسيما عندما يتنكر الرجل للزواج، ويمتنع عن نسب الأطفال إليه، أو عندما يموت قبل الإعلان عن زواجه وتوثيق عقده، فتضيع حقوق الزوجة والأبناء.

ويرفض كثير من فقهاء المسلمين الزواج السري العرفي، ويحرمونه من باب درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، فهو زواج غير قانوني، أضراره النفسية والاجتماعية عديدة، ولا يصلح لقيام حياة زوجية مستقرة، ولا يتحقق به مقاصد الشرع في الزواج الذي يريده الإسلام.

**ج- الزواج السري الباطل أو الفاسد:** وهو زواج من دون عقد موثق ومن دون شهود عدل، ولا يحضره ولى أمر المرأة، ويتم بمهر أو من دون مهر يدفعه الرجل، أو يتم بقول المرأة للرجل «زوجتك نفسى» وقول

الرجل « قبلت زواجك » وقد يكون بوجود شاهدين مأجورين، أو من دون شهود. وهذه الإجراءات والطقوس ليست بزواج، وإنما عبث وضياع، وفيه تعد على حدود الله، وهو حرام، ولا يثبت به نسب ولا يصلح لقيام حياة أسرية مستقرة، ويتفق الفقهاء على تجريم أطرافه بتهمة الزنى والتشجيع عليه.

### الزواج السرى والصحة النفسية :

فى الزواج السرى ريبتان : ريبة شرعية : وهى مخالفة شرط العلنية فى الزواج، التى تجعله زواجاً مشكوكاً فيه من الناحية الشرعية، وريبة نفسية : وهى الخوف من معرفة الناس به، وما يترتب على ذلك من مشكلات نفسية واجتماعية، وهاتان الريبتان تشيران إلى أن الزواج السرى لا يصلح لقيام حياة أسرية مستقرة، لاسيما للزوجة التى تعيش فى قلق وخوف من انكشاف أمر هذا الزواج، إن كانت هى صاحبة المصلحة فى جعله سرياً أو تعيش فى توجس وشك فى الزوج إن كان هو صاحب المصلحة فى جعله سرياً، وتتوقع منه الغدر والانصراف عنها كلما كان مصراً على الاستمرار فى جعل زواجه منها سرياً.

ولا يشعر الرجل بالأمن والاستقرار فى الزواج السرى، لأنه إما أن يكون غير صادق النية فى الزواج، ويخشى انكشاف أمره للزوجة السرية، أو يكون صادق النية فى الزواج ويخشى من انكشاف أمر زواجه لأهله، فهو مطارد من نفسه ومن زوجته ومن أهله.

ولا يتحقق فى الزواج السرى ما يريده الشرع فى الزواج، وهو السكن والمودة والرحمة، لأن الدوافع إليه فى مجملها ليست دوافع مقبولة شرعاً ولا قانوناً، وعادة ما تجعل صاحبها موضع شك وريبة من الزوج الآخر.

وقد يدفع إلى الزواج السري دوافع جنسية، فيكون الزواج من أجل الزواج وليس من أجل بناء الأسرة وإنجاب الأطفال، فالرجل الذي يتزوج «زواجاً سرياً» في كثير من الأحيان يكون متزوجاً وعنده أطفال، ويتزوج الزوجة الثانية زواجاً سرياً من أجل الاستمتاع الجنسي، وهي رغبة عابرة لذتها محدودة، وسرعان ما تؤدي إلى الملل في الحياة الزوجية، وينتهي الزواج السري بالطلاق.

### الزواج المسيار (٣)

يقصد به زواج شرعي، يقوم على عقد مستوفى الأركان والشروط، ويهدف إلى بناء الأسرة والإنجاب وتربية الأطفال، وتحقيق السكن والمودة بين الزوجين، وهو زواج بعقد موثق ومعلن كالزواج الشرعي النموذجي تماماً، ويحتفل به وتقدم التهاني للزوجين وأهلهم.

والفرق بين الزواج المسيار والزواج الشرعي النموذجي هو أن الزوجة في الزواج المسيار، تتنازل برضاها عن حقها في النفقة أو المسكن أو مبيت الزوج عندها، تيسيراً عليه في أمور الزواج، والتي قد لا يقدر عليها. وعادة يدفع إلى زواج المسيار عوامل عدة تحيط بالرجل والمرأة من أهمها:

- ١- وجود المال والمسكن عند المرأة، وخوفها على نفسها من الفتنة.
- ٢- رغبة المرأة في الزواج للإعفاف والإنجاب وبناء الأسرة.
- ٣- خوف المرأة من أن يفوتها قطار الزواج، وتتخطى سن الإنجاب.
- ٤- رغبة المرأة في تيسير أمر زواجها.

- ٥- عدم قدرة الرجل على نفقات الزواج والأسرة.
- ٦- رغبة الرجل في الزواج والإنجاب وتكوين الأسرة.
- ٧- رغبة الرجل في تيسير أمر زواجه لاسيما الزواج الثاني.
- ٨- رغبة الرجل في الزواج للإعفاف والإحصان.

فزواج المسيار فيه تيسير لزواج المرأة (التي تمتلك المسكن والمال) وتتنازل بإرادتها ورضائها عن بعض حقوقها في النفقة والمبيت عندها) من رجل يتوق إلى الزواج ولا يقدر على نفقاته، فيتحقق التكامل بينهما في بناء حياة أسرية مستقرة.

لكن لا يجوز أن يشترط الزوج عدم الإنفاق على زوجته في الزواج المسيار، فهذا شرط باطل، يخالف الشرع، الذي يلزم الزوج بالإنفاق على زوجته، أما تنازل الزوجة برضاها عن بعض حقوقها الزوجية، فهذا جائز ولا شيء فيه، وهو من باب التعاون بين الزوجين على البر والتقوى في الزواج وبناء الأسرة.

كما يجب أن تكون نية الرجل في الزواج المسيار الإنجاب وبناء الأسرة، وليس الاستمتاع بأموال المرأة أو الاستيلاء عليها، فسلامة النية في الزواج المسيار من أهم الركائز التي تجعله زواجاً شرعياً، يحقق الأمن والأمان، لكل من الزوجين، إذا لم يكن زواجاً عرفياً أو زواجاً سرياً كما يحدث في بعض الحالات.

### الزواج المسيار والصحة النفسية:

تتوقف علاقة الزواج المسيار بالصحة النفسية على الأسباب التي جعلت كلا من الرجل والمرأة يتزوج زواجاً مسياراً. فإذا كانت المرأة تريد

الزواج وترغب في تيسير أمر زواجها، وتتنازل عن بعض حقوقها بإرادتها الحرة، وكان الرجل يريد الزواج من المرأة ويجد في تنازلها عن بعض حقوقها ما ييسر أمر زواجه منها زواجاً شرعياً موثقاً معلناً، ومن أجل بناء الأسرة والإنجاب وتربية الأطفال فإن هذا الزواج سوف يحقق لهما السكن والمودة والرحمة، ويكون كل منهما لباساً وحصناً للزوج الآخر، يجد عنده الرعاية والإشباع العفيف لحاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية والروحية.

ويتأثر نجاح الزواج المسيار على نضج شخصية المرأة ومعاملتها للرجل، معاملة تشعره برجولته، واحترامه وطاعته في غير معصية، مما يجعله يقبل عليها ويزداد حبه لها، وسكنه إليها، فيعيش معها في بيتها عزيزاً مكرماً.

كما يتأثر نجاح الزواج المسيار على نضج شخصية الرجل، وتثمينه لتنازل المرأة عن بعض حقوقها عليه من أجل تيسير زواجه منها. فيشكر فضلها، ويضحى من أجلها، ويسعى إلى إسعادها، ويخلص لها في أداء ما بقى لها من حقوق، لكي يعوضها عما فاتها، فتعيش معه في بيتها عزيزة مكرمة.

## الهوامش:

(١) للعرف في اللغة معنيان:

أ- العرف منسوب إلى العرف الذي في لغة العرب العلم، يقال عرفه يعرفه عرفة وعرفاناً ومعرفة، وعرفه الأمر أعلمه إياه، وعرفه بيته أعلمه مكانه، والتعريف من الإعلام، وتعارف القوم أى عرف بعضهم بعضاً، والمعروف والعرف ضد المنكر. قال الراغب الأصفهاني: «المعرفة والعرفان إدراك الشيء بتفكير وتدبر لأثره، والمعرفة أخص من العلم ويقال فلان يعرف الله في حين يُقال الله يعلم كذا، ولا يقال يعرف كذا، لأن معرفة البشر لله بتدبر آثاره دون إدراك ذات الله.

ب- العرف منسوب إلى العرف أى ما تعارف عليه الناس، وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك، بعبارة أخرى العرف ما اعتاده الناس وساروا عليه في حياتهم.

أما في الاصطلاح فإن الزواج العرفي تسمية اصطلح الناس عليها وتعارفوا عليها وعدوها قسماً للزواج الشرعي القانوني أو هي مصطلح قانوني وليس مصطلحاً شرعياً، وقد جاء من أن العرف جرى على أن يكون عقد الزواج غير موثق، والتوثيق جاء بعد سنة ١٩٣٠ عندما أمر الحاكم التوثيق للمصلحة. وقد وافقت الشريعة عليه لأن طاعة ولي الأمر واجبة ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

وقد جاء في مجلة البحوث الفقهية «الزواج العرفي اصطلاح حديث يطلق على عقد الزواج غير الموثق بوثيقة رسمية، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة. وقد اكتسب معناه من كونه عرفاً اعتاده الناس، وساروا عليه من أيام الرسول ﷺ».

ومن التعريفات الأخرى «الزواج العرفي اقتران رجل وامرأة دون وثيقة زواج رسمية، لإخفاء قصد غير مشروع في الشرع أو القانون أو فيهما معاً».

لمزيد من المعلومات يرجع إلى:

الهادي السعيد عرفة (١٩٩٧) الزواج العرفي. المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة.

(٢) إعلان عقد الزواج مندوب بما يحقق الذبوع بين الناس أن المرأة المعقود عليها صارت

زوجة للرجل الذي عقد عليها، وقد اختلف الفقهاء في الإعلان هل هو ركن في عقد الزواج أو شرط لصحة العقد؟ فذهب مالك إلى أن الإعلان ركن من أركان عقد الزواج وعقد الزواج السري باطلا، وقال في ذلك: «الزواج إذا تم بإيجاب من ولي المرأة، وقبول من الزوج، وشهد عليه شاهدان، وتواصى الزوجان والشاهدان على كتمانها وعدم إذاعته، فهو باطل لكونه نكاح سر».

أما جمهور الفقهاء فذهبوا إلى أن الإعلان شرط لصحة العقد، واستدلوا على ذلك بحديث الرسول ﷺ «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدف» [رواه الترمذى] وحديث: «أعلنوا النكاح» [رواه أحمد وصححه الحاكم] وحديث: «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح» [رواه الترمذى].

والرأى الراجح هو أن جمهور الفقهاء ومعهم مالك متفقون على أن زواج السر الذي يتم في سرية تامة باطل، ويجب فسخ العقد، ومعاقبة أطرافه، لاسيما إذا كان عرفياً لا تتوافر فيه أركان الزواج وشروطه، وإلى ذلك ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية (يرحمه الله) وقال: «نكاح السر الذي يتواصى بكتمانه ولا يشهد عليه أحد باطل وهو من جنس السفاح بإجماع علماء المسلمين».

(٣) زواج المسيار قد يكون من السير، حيث ينتقل الرجل إلى بيت المرأة ولا تنتقل هي إلى بيته. فقد يكون له بيت فيه زوجته الأولى، وهو يسير بين البيتين. لذا يسمى هذا الزواج «زواج المرور» أو زواج «الترانزيت» حيث يمكث الزوج بعض وقته عند زوجته الأولى والبعض الآخر عند زوجته الثانية.

وقد يكون زواج المسيار من التيسير الذي تيسر المرأة الزواج للرجل، وتتنازل بإرادتها عن بعض حقوقها في النفقة والمسكن، لتجعل الزواج منها يسيراً في مقدور الرجل.